الأمم المتحدة

E/CN.5/2013/NGO/21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 November 2012
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

٦-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١

111212 101212 12-60951X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

يرحب المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، وهو منظمة غير حكومية عالمية مكرسة لتعزيز العدالة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، بقرار لجنة التنمية الاجتماعية التركيز في مداولاتها في دورتها الحادية والخمسين على قضايا تتصل بتمكين الأفراد. ويتسم تمكين الأفراد بجوانب كثيرة إلا أنه يُفضي إلى نتائج إيجابية تتمثل في توسيع نطاق خيارات الحياة وتعزيز القدرات الانتاجية والنهوض برفاه الإنسان. وتُتاح للأفراد الذين يتم تمكينهم فُرص أفضل لتحقيق التغييرات المطلوبة على جميع المستويات وتشكيل خياراتهم الخاصة. وفي هذا السياق، تؤدي الحماية الاجتماعية — وهي عنصر حيوي من عناصر السياسات الاجتماعية الاستشرافية — دورا تتزايد أهميته في تعزيز تمكين الأفراد من التصدي للفقر، وفي كفالة الحصول على دخل مضمون، وفي معالجة الانخفاضات الحادة في الدخل. وترتبط الحماية الاجتماعية ارتباطاً شديدا أيضا ببرنامج العمل اللائق وتيسر إدماج الفئات الضعيفة والأفراد الضعفاء في المجتمع.

وهناك أدلة قوية على الصعيد القطري تشير إلى أن تعميم الحصول على الحماية الاجتماعية الأساسية لا يعود بالفائدة على الفئات الضعيفة فقط وإنما على المجتمع ككل أيضا. والحماية الاجتماعية ضرورة اجتماعية واقتصادية معاً. إذ أن الأفراد الذين يحصلون على تغذية جيدة وتعليم جيد ويتمتعون بموفور الصحة قدر الإمكان ويتربون في أسر آمنة اجتماعيا هم فقط من سيقدمون على المدى البعيد مساهمات مثمرة في الاقتصادات الوطنية والعالمية ويصبحون أعضاء مسؤولين في المجتمع يشاركون فيه مشاركة بناءة. وبناء على ذلك، تشكل الحماية الاجتماعية، وخاصة توفير أرضيات الحماية الاجتماعية، استثماراً أساسياً لتمكين الأفراد.

وتدعم المنظمة تعميم الحماية الاجتماعية للجميع، وتعتبر أنها تشكل عنصراً حاسماً من عناصر التنمية التي تركز على السكان وعاملا هاما من عوامل التمكين يُفضي إلى حماية حقوق الإنسان وتطوير الإمكانات البشرية والحد من التفاوت في الدخل. وفي ضوء ذلك، نرى أن التوصية رقم ٢٠٢ لمؤتمر العمل الدولي بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، التي اعتمدت في حزيران/يونيه ٢٠١٢، تمثل خطوة هامة إلى الأمام نحو تعميم توفير الحماية الاجتماعية.

وتقدم الوثيقة GB.316/INS/5/1 لمنظمة العمل الدولية موجزا لتلك التوصية الرائدة، بما في ذلك إرشاداتها للدول الأعضاء، تمشيا مع الظروف الوطنية، بأن تُرسي بأسرع وقت ممكن وأن تصون أرضيات الحماية الاجتماعية الخاصة بها والتي تشمل ضمانات أساسية

للضمان الاجتماعي، مما يضمن الحصول الفعال على السلع والخدمات المعرفة على أنها ضرورية على المستوى الوطني. وينبغي للأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية أن تشمل على الأقل الضمانات التالية للضمان الاجتماعي:

- حصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك رعاية الأمومة؛
- توفير أمن الدخل الأساسي للأطفال، وتوفير الحصول على التغذية والتعليم والرعاية وأي سلع وخدمات ضرورية أخرى؛
- توفير أمن الدخل الأساسي للأشخاص في سن العمل غير القادرين على كسب دخل كاف، لا سيما في حالة المرض والبطالة والأمومة والإعاقة؛
- توفير أمن الدخل الأساسي للأشخاص المسنين.

ووفقا للتوصية، ينبغي للدول الأعضاء أن ترصد التقدم المحرز في تنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية وتحقيق الأهداف الأخرى للاستراتيجيات الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي. وينبغي أن يتضمن ذلك إجراء مشاورات وطنية على نحو منتظم بغية تقييم التقدم ومناقشة السياسات بشأن الاستمرار في مد نطاق الضمان الاجتماعي على المستويين الأفقي والعمودي.

وبناء على ذلك، تضفي هذه التوصية مضموناً ملموسا على حق الإنسان في الضمان الاجتماعي، في حين تترك حرية التصرف القصوى للتصميم والتنفيذ القطري.

ونظرا لأن العديد من البلدان لا تزال تواجه الآثار المدمرة للأزمة المالية والاقتصادية الحالية، يمكن أن يؤدي اعتماد الضمانات الاجتماعية الأساسية المتوخاة في مبادرة أرضيات الحماية الاجتماعية إلى إتاحة خطط الحماية الاجتماعية للأفراد والأسر الذين يعانون أكثر من غيرهم من جراء ذلك. إنها مسألة تعاطف إنساني، إلا أنها أكثر من مجرد التعاطف، إذا أولينا الاهتمام لمهام التمكين في الحماية الاجتماعية. ونحن نعتقد أنه يمكن زيادة تيسير تنفيذ خطط الحماية الاجتماعية في إطار استراتيجيات تتوخى توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل جميع الأفراد في المجتمع، بمن فيهم الأفراد في القطاع غير الرسمي السائد في العديد من البلدان النامية.

وتمثل مواجهة التفاوتات الاقتصادية العالمية، فضلا عن التفاوتات المتزايدة في الدخل والثروة داخل البلدان، تحديا جادا تواجهه السياسات، تترتب عليه آثار وطنية ودولية معاً. وتقدم الدراسات التجريبية أدلة واضحة على أن التفاوتات تُلحق آثارا ضارة بالنمو الاقتصادي، وإمكانية حصول السكان على الخدمات التعليمية والصحية، والتلاحم

الاجتماعي. وتخلق التفاوتات في الدخل مشاكل كبيرة في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية، مما يؤثر على سوق العمل وخلق فرص العمل، مما يؤدي إلى الدخول في حلقة مفرغة من التفاوتات المستديمة. ولا تؤدي التفاوتات التي لا تعالج عن طريق اتباع سياسة عامة متسقة سوى إلى تقويض دعائم حتى أفضل الجهود الرامية إلى تعزيز تمكين الأفراد. وينبغي للحكومات في العديد من البلدان أن تواصل اتباع سياسات محددة تهدف إلى تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق اتخاذ تدابير للحد من التفاوتات وعن طريق تعميم استراتيجيات لمكافحة الفقر وعدم المساواة في جميع المجالات. ولا غنى عن الدور الطليعي الذي تضطلع به الدولة لتقييد التفاوتات المتزايدة تقييداً مستداماً.

وقد حصلت مبادرة أرضيات الحماية الاجتماعية على تأييد العديد من البلدان والمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي. وتؤدي النظم القانونية الوطنية دورا فائق الأهمية في وضع الضمانات الأساسية لأمن الدخل، من حيث اعتماد قوانين وأنظمة جديدة تتواكب على وجه التحديد مع الأفكار الواردة في مبادرة أرضيات الحماية الاجتماعية، فضلا عن استحداث صكوك قانونية تهدف إلى تحسين رصد أرضيات الحماية الاجتماعية.

وتتطلب التوصية الرصد الوطني للتقدم المحرز. ودور المجتمع المدني في رصد تنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية دور جوهري. ويمكن أن يساعد رصد وقياس الأوضاع الوطنية مقابل ما يناظرها في بلدان ذات أوضاع اقتصادية اجتماعية مماثلة، على إفساح مجال في السياسات يلزم لتمديد أو إكمال أرضيات الحماية الاجتماعية الوطنية. ومنظمات المجتمع المدني هي في وضع أفضل يتيح لها القيام بالرصد الوطني هذا أو المساهمة فيه وذلك عن طريق أخذها الأوضاع الحقيقية لأفراد من السكان في الحسبان. وينبغي للرصد الحقيقي أن يجري دائما من القاعدة إلى أعلى وليس من أعلى إلى القاعدة — أي من الناس إلى الإحصائيات المجمعة وليس العكس. ومن شأن هذا أن يهيئ الظروف المواتية لتمكين الأفراد فيما يتعلق بتوفير أداة حاسمة تلزم لرفاههم وتنميتهم.

وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تساعد على إفساح المجال للمجتمع المدني في تصميم السياسات الوطنية وعملية رصد نتائج السياسات. وفي هذا السياق، نؤيد الموقف الذي اتخذته المقررة الخاصة المعنية بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، ومفاده ”إن الفقر في حد ذاته شاغل مُلِح من الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. وهو في الوقت نفسه سبب من

أسباب انتهاكات حقوق الإنسان ونتيجة من نتائجها ويهيئ الظروف لارتكاب المزيد منها‘‘(A/HRC/21/39، الفقرة ٣).

ونظرا لأن الأثر الإيجابي الذي يترتب على الحماية الاجتماعية، لا سيما في شكل وضع خطط تشمل الجميع، يتجاوز تدابير سد الفجوات التي تهدف إلى تخفيف الأثر السلبي للصدمات على أشد شرائح السكان ضعفاً في أوقات الأزمات الاقتصادية، ينبغي النظر إلى تحديد أرضيات للحماية الاجتماعية كاستثمار طويل الأجل من جانب المجتمع في تعزيز التنمية البشرية وبناء قدرات الناس. ولا بد من منع خفض النفقات الاجتماعية أثناء الأوقات الصعبة من التدهور الاقتصادي لأن تضعضع القدرات البشرية ورفاه البشر قد يؤدي إلى نتائج سلبية لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للتنمية الاجتماعية على المدى البعيد.

ونحن نؤيد صراحة الاقتراح المشترك الذي قدمه المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء والمقررة الخاصة المعنية بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان بشأن إنشاء صندوق عالمي خاص للحماية الاجتماعية. ويمكن أن تعزز منظمات المجتمع المدني إنشاء أو استكمال أرضيات الحماية الاجتماعية الوطنية بسهولة أكبر بكثير إذا ما تمت إقامة مرفق دولي يشترك في تمويل الجهود الوطنية أو إعادة التأمين عليها. وقد ذكر خوان سومافيا، المدير العام السابق لمنظمة العمل الدولية، من قبل عن حق أن العالم لا يفتقر إلى الموارد من أجل القضاء على الفقر؛ إنما يفتقر إلى تحديد الأولويات الحقيقية. وتتيح الحركة العالمية الحالية من أجل الحماية الاجتماعية فرصة فريدة لإفساح المجال في السياسات وإطلاق الإرادة السياسية من أجل الحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني. وكما قلنا، تمثل الحماية الاجتماعية شرطا لا غنى عنه من أجل تمكين الأفراد تمكينا حقيقيا ومستداما.